

المحور الخامس: أدلة الاثبات، التأكيدات وإجراءات التدقيق

تعرف الأدلة المقنعة أدلة الاثبات على أنها المعلومات التي يجمعها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي يستند إليها للتعبير عن رأيه وتشمل:

المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي يستند إليها إعداد القوائم المالية، مثل القيود المحاسبية الأساسية (الأرصدة ودفتر الأستاذ، ودفاتر اليومية) والمستندات الداعمة (الفواتير والعقود والشيكات وإشعارات التحويلات وغيرها).

معلومات أخرى تم جمعها من وثائق أخرى، مثل محاضر الاجتماعات، التأكيدات الخارجية التقارير التحليلية البيانات المماثلة المتعلقة بالمنافسين، أدلة الرقابة الداخلية وأية معلومات أخرى متاحة لها تمكنها من التوصل إلى استنتاجات مبنية على أسس سليمة.

المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى ناتجة عن عمليات تدقيق سابقة أو من عمل الخبراء المعيّنين من قبل الإدارة.

■ خصائص الأدلة

حسب نص المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500 المتعلقة بالعناصر المقنعة فإن أدلة الاثبات تتميز بالخصائص الرئيسية وهما خاصية الكفاية و الملائمة و الجودة.

تقدر الكفاية بالنظر إلى كم العناصر التي تم جمعها، ويعتمد كم العناصر التي يتعين جمعها على مخاطر الاختلالات المتوقعة وكذلك نوعية العناصر المجمعة، فكلما كان كم العناصر المقنعة المطلوب معتبرا كانت المخاطر كبيرة، وعليه فإن كم العناصر المقنعة الضرورية، مرتبط بمستوى مخاطر الاختلالات.

الملائمة : تتوقف الملائمة على نوعية العناصر المجمعة، أي على مصداقية هذه العناصر .تتعلق درجة مصداقية العناصر التي تم جمعها على مصدرها وطبيعتها والظروف الخاصة التي جمعت فيها. وبالتالي يوجد ارتباط وثيق بين الكفاية و الملائمة.

قد تكون المعلومات المستمدة من إجراءات التدقيق ذات صلة ببعض التأكيدات وليس البعض الآخر.

كلما زادت المخاطر، زادت كمية الادلة المطلوبة وكلما كانت جودة الأدلة أفضل، انخفضت الكمية المطلوبة

➤ الطرق المتاحة للمدقق لاختيار العناصر، اعتماداً على حجم ونوعية العينة هي

▪ اختبار جميع العناصر (الفحص الشامل)؛

▪ اختيار عناصر محددة

▪ السبر وفقاً لـ NAA 530

إذا كانت المعلومات التي ستستخدم كأدلة للتدقيق مستمدة من عمل خبير معين من قبل الإدارة، ينبغي على المدقق أن يقوم بما يلي:

- تقييم كفاءة وموضوعية الخبير ومراجعة عمل الخبير؛

- تقييم مدى ملائمة عمل الخبير لاستخدامه كأدلة تدقيق للتأكيد المعني

➤ يأخذ المدقق بعين الاعتبار تكلفة ومنفعة الحصول على أدلة التدقيق وجدوى المعلومات الناتجة عن ذلك.

➤ يكون تأكيد المدقق الذي يتم الحصول عليه من أدلة تدقيق متسقة تم جمعها من مصادر مختلفة أحسن من الذي يتم الحصول عليه من أدلة التدقيق المأخوذة بمعزل عن غيرها.

2. التأكيدات المستعملة في جمع العناصر المقنعة

التأكيدات “هي المعايير والمبادئ التي يجب استيفاؤها للتحقق من صحة، نزاهة، انتظام ومطابقة القوائم المالية.

يجب على المدقق الحصول على تأكيدات حول تدفقات العمليات وأرصدة الحسابات و عرض الكشوف المالية و المعلومات المتضمنة فيها.

▪ التأكيدات المتعلقة بتدفقات العمليات والأحداث خلال الفترة قيد التدقيق

- حقيقة الأحداث: المعاملات والأحداث التي تم تسجيلها قد حدثت وتتعلق بالمنشأة

- الشمولية: تم تسجيل جميع المعاملات والأحداث التي كان ينبغي تسجيلها

- الدقة: تم تسجيل المبالغ والبيانات الأخرى المتعلقة بالعمليات والأحداث بشكل صحيح

- الفصل بين الفترات: تم تسجيل العمليات والأحداث في الفترة المحاسبية الصحيحة

- التحميل المحاسبي: تم تسجيل العمليات والأحداث في الحسابات المناسبة.
- التأكيدات المتعلقة بأرصدة الحسابات في نهاية الفترة:
- الوجود: الأصول والخصوم وحقوق الملكية موجودة
- الحقوق والالتزامات: تمتلك المنشأة الحقوق في الأصول أو تتحكم فيها وتتوافق الخصوم مع التزامات المنشأة
- الشمولية: تم تسجيل جميع الأصول والخصوم وحقوق الملكية التي كان ينبغي تسجيلها
- التقييم و الدقة : يتم تسجيل الاصول و الخصوم وحقوق الملكية في البيانات المالية بقيمتها الصحيحة ويتم تسجيل أي تعديلات بشكل مناسب.
- التأكيدات المتعلقة بعرض الكشوف المالية والمعلومات المتضمنة فيها:
- الواقع والحقوق والتزامات: كل الاحداث والحقوق والالتزامات قد وقعت بالفعل وتتعلق بالمنشأة
- الشمولية: تم تقديم جميع الإفصاحات المطلوبة بموجب النظام المحاسبي المعمول به وذات الصلة بالبيانات المالية
- التصنيف والفهم: تم عرض المعلومات المالية بوضوح
- الدقة والتقييم: تم تقديم المعلومات المالية بالشكل الصحيح وبالمبالغ الصحيحة.

3. إجراءات التدقيق للحصول على أدلة الاثبات

يحصل مدقق الحسابات على أدلة التدقيق للتوصل إلى استنتاجات معقولة يستند إليها في بناء رأي التدقيق. و الإجراءات المذكورة لاحقا هي التي ذكرها في نص المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500

- فحص السجلات أو المستندات
- فحص الأصول العينية
- الملاحظة المادية
- طلبات المعلومات
- المراقبة الحسائية
- إعادة التنفيذ
- الإجراءات التحليلية

- **فحص السجلات أو المستندات:** وهو فحص السجلات أو المستندات، سواء كانت داخلية أو خارجية، في شكل ورقي أو إلكتروني أو أي شكل آخر . يوفر فحص السجلات والمستندات أدلة تتفاوت مصداقيتها وفقاً لطبيعتها ومصدرها.
- **فحص الأصول العينية:** هو فحص مادي لهذه الأصول لتوفير أدلة موثوقة على وجودها .
- **الملاحظة المادية:** فحص عملية أو الطريقة التي يتم بها تنفيذ إجراء ما من قبل أشخاص آخرين .
- **طلب المعلومات:** يتضمن الحصول على معلومات مالية وغير مالية من أشخاص مطلعين داخل الكيان وخارجه على حد سواء .
- **طلبات التأكيد:** وهي نوع خاص من طلبات المعلومات، هي عملية الحصول على بيان مباشر من طرف ثالث يؤكد معلومة أو حالة موجودة.
- **المراقبة الحسابية :** هي التحقق من الدقة الحسابية للمستندات الإثباتية أو السجلات المحاسبية .
- **إعادة التنفيذ:** إعادة الأداء هي تنفيذ مدقق الحسابات للإجراءات أو الضوابط التي تم تنفيذها في الأصل داخل الكيان كجزء لا يتجزأ من الرقابة الداخلية، إما يدوياً أو بواسطة تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب.
- **الإجراءات التحليلية :** هي تقييم للمعلومات المالية بناءً على ترابطها مع معلومات أخرى، سواء كانت مستمدة من البيانات المالية أو غير مستمدة منها، أو مع معطيات سابقة أو لاحقة أو المتوقعة للكيان أو الكيانات المماثلة.